



الإعلان السياسي المنبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى الثالث للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها والصحة النفسية:

مسودة قائمة محدثة بالخيارات السياسية والتدخلات العالية المردودية في مجال الوقاية من الأمراض غير

السارية ومكافحتها A76/7 Add.1

## البند عدد (2.13) من جدول الأعمال

سيّدى الرئيس،

اسمحوا لي في البداية بأن أتقدّم لكم بجزيل الشكر على ما تولونه من اهتمام ومتابعة للبلدان على مدى التزامها وتنفيذها للإعلان السياسي المنبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى الثالث للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها وخاصة منها السمّنة.

كما نعبر لكم على اهتمامنا بما ورد في القرار(11)WHA75 المنبثق عن الدورة الخامسة والسبعون لجمعية الصحة العالمية في إطار متابعة توجهات الإعلان السياسي سالف الذكر والذي تطرقتم فيه إلى كل الجوانب التي من شأنها أن تجعل من الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها خيارا استراتيجيا للبلدان من شأنه أن يعزز جهودها للحد من الوفيات الناجمة عنها وخاصة منها الوقاية من السمّنة في كل الأعمار وهو ما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030.

وفي هذا السياق، فإنّ بلادنا انخرطت في هذا التمشّي وبادرت إلى تقييم السياسات الصحية في مجال الوقاية ومكافحة الأمراض غير السارية سنة 2014 و2015 وأعدت إستراتيجية وطنية متعدّدة القطاعات للوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية 2018-2025 وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تمّ إعداد مخطط عملي قطاعي لتنفيذ هذه الإستراتيجية 2021-2025 ارتكز بالأساس على التقليل من عوامل اختطار الأمراض غير السارية ورعايتها ومراقبتها والتي تضمن جزءا هاما للوقاية من السمّنة في كل الأعمار ورعايتها اعتمادا أساسا على إرساء نظم غذائية صحية ومتوازنة تعتمد على التقليل من استهلاك الملح و السكريات والنشويات



والمواد المصنوعة من العجين الغذائي والنهوض بالرضاعة الطبيعية كما تم تخصيص جانب من المخطط العملي لتفعيل الإستراتيجية الوطنية للوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية للنهوض بممارسة النشاط البدني ونحن بصدد إعداد إستراتيجية وطنية للتواصل حول الحدّ من عوامل اختطار هذه الأمراض.

كما تمّ إدماج أهم التوجّهات في مجال الوقاية ومكافحة الأمراض غير السارية في المخطّط الثلاثي للتنمية للبلاد التونسية 2023-2025 والذي تضمن آلية للتقييم والمتابعة.

هذا، وكان للمجتمع المدني وخاصةً منه الجمعيات والهيئات العلمية دورا كبيرا في إعداد الإستراتيجية والمخطّط العملي وخاصةً في معاضدة جهود وزارة الصحة لتحسين بروتوكولات رعاية الأمراض غير السارية والتي تبقى السمنة من أهم عوامل إختطارها.

كما نواصل العمل مع المتدخلين وجمعيات المرضى والجمعيات والهيئات العلمية والمجتمع المدني على الوقاية من السكري لا سيما بمكافحة السمنة والركود البدني والتّدخين والنهوض بالرضاعة الطبيعية وكذلك تعزيز التقصي والتثقيف الصحي والتثقيف العلاجي للمرضى.

وفي هذا السياق، فإننا نقترح التعاون مع عدد من المنظّمات الأُممية الأخرى ذات العلاقة بعوامل اختطار الأمراض غير السارية كالمنظمة العالمية للجمارك والمنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة للانخراط في هذا التمشّي ومعاضدة الجهود المبذولة من منظمة الصحة العالمية لدعم الدول للحدّ من استهلاك التبغ والملح والسكر والدهون المشبعة والزيوت المركبة والحد من استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية الخطيرة في الزراعة.

أما بخصوص النهوض بالصحة النفسية، فإننا نشتمن كل ما تقدم في التقرير الموحد للمدير العام (A76-7) حول إنهاء العنف ضد الأطفال وتعزيز الرعاية بصحة الدماغ في جميع مراحل العمر وبالصحة والسلامة النفسية عموما، مجددين التزامنا بتحسين الرعاية الصحية النفسية لبلوغ الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة ونشير إلى أننا حريصون كل الحرص على تحديث وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية المندمجة متعددة القطاعات للنهوض بالصحة



النفسية في أقرب الأجل تمشيا مع خطة العمل العالمية للصحة النفسية 2013-2030 والخطة العالمية المشتركة بين القطاعات بشأن الصرع وغيره من الاضطرابات العصبية التي نخص بالذكر منها الخرف 2022-2031 لإيماننا بأن الصحة النفسية تعتبر حجر الزاوية في صحة ورفاهية الأفراد والمجموعات والمجتمعات والاستثمار فيها استثمارا في حياة ومستقبل أفضل للجميع.

ونعاضد كل الجهود العالمية والإقليمية والوطنية التشاركية في هذا المجال الحيوي وفي مجال تعزيز الصحة البيئية للتمكن من إعادة تشكيل البيئات المجتمعية والإلكترونية و تحسين الصحة النفسية ورفاه شعوبنا والمساهمة في التنمية المستدامة لبلدنا.

وشكرا على حسن الاصغاء